الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢
المعقودة يوم الإثنين
٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

NOV 20 1990

محضر موجز للجلسة الثانية

الرئيس : السيد باباداتوس (اليونان)

المحتويات

بيان الرئيس

بيان المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

انتخاب المكتب

تنظيم الاعمال

بيان وكيل الامين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية

المناقشة العامة

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/45/SR.2
24 October 1990
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-56099 ١١١١ث(٩٠)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

بيان الرئيس

١ - الرئيس : أعرب عن بعض الملاحظات بشأن التغييرات الأخيرة في الوضع الاقتصادي والسياسي الدولي وأهميتها بالنسبة للأمم المتحدة واللجنة الثانية . ومضى قائلا إنه وفقا لجان مونيه فإن النظر المشترك في المشاكل هو وحده الذي قد يسمح باستخلاص خط سير واحد ويوفر قاعدة للمفاوضات . إن ما خلص إليه من الثمانينات هو وجوب استبعاد كل مفهوم بالغ التبسيط للمشاكل الاقتصادية . إن العالم قد بدأ يعتمد نهجا أكثر ترشيدا وبرغماتية للإطار الشامل للسياسات الاقتصادية ، بعد أن تبين أن الافتقار الى الحزم فيما يتعلق بالميزانيات والإدارة يؤدي الى الضرر أيا كانت مجموعة البلدان المعنية .

٢ - وقال إن الأحداث التي شهدها عام ١٩٨٩ في بلدان اوروبا الوسطى والشرقية قد أدت الى إعادة توجيه السياسات وغيرت النظم الاقتصادية والقيم الاجتماعية . إن الديمقراطية وممارسة الحريات واحترام حقوق الانسان قد أخذت تتسع ، بل إن هذه التغيرات لا تهم الشرق فقط وإنما الجنوب أيضا . وكما جاء في تقرير لجنة الجنوب الذي قُدم مؤخرا في نيويورك فإن المستقبل سوف ينجم عن تفاعل العديد من القوى ، وليس التعاون بين الجنوب والجنوب بأقلها أهمية . إن العقد الجديد ينبغي أن يسمح لهذه البلدان بالإسراع بتنميتها الاقتصادية نتيجة لهذا الترابط السياسي المتزايد وللتكيفات الشجاعة .

٣ - ومضى قائلا إن هذه التغيرات التي طرأت في مجال الايديولوجية السياسية ومفهوم التنمية لم تواكبها تغييرات من نفس النوع في المجال الاقتصادي . وتفيد اسقاطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للسنوات الخمس القادمة أن أداء البلدان النامية سيظل مماثلا لما كان عليه في النصف الثاني من الثمانينات . بل إن عددا من هذه البلدان سوف يشهد نقصا ملحوظا في دخله للفرد وبخاصة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى . إن غالبية بلدان أمريكا اللاتينية وبعض بلدان آسيا لن تسجل سوى تقدم ضئيل . وهذا يعني أن الحالة الاقتصادية للبلدان النامية ستظل غير مستقرة الى حد بعيد . وقد ظل النشاط الاقتصادي لاوروبا الشرقية في مستوى ضعيف ، وسينخفض الانتاج بنسبة ٥ في المائة عام ١٩٩٠ وأدت الإصلاحات الجديدة الى أوجه خلل اقتصادية خلال النصف الأول من العام الحالي . ويُستخلص من ذلك أن الاقتصاد العالمي يتسم بقدر كبير من عدم التأكد .

(الرئيس)

٤ - وقد اضطلعت الامم المتحدة عام ١٩٩٠ بدور بالغ الاهمية في ميدان التعاون نتيجة اعتماد إعلان الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي . وهو الإعلان الذي سوف يستكمل بالاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع التي سوف يتم قريبا من وضع نصها النهائي كما يتسم مؤتمر باريس المعني باقل البلدان نموا ، الذي عقد مؤخرا ، باهمية بالغة أيضا في هذا السياق .

٥ - واستطرد قائلا إن المشاكل الاقتصادية تحتل مكانا متزايدا ضمن الاهتمامات الرئيسية للمجتمع الدولي ، ويتعين على المنظمة في التسعينات التصدي لتحديات جديدة على المستوى الدولي وهي الفقر والجوع وتدهور البيئة واحتمالات نمو البلدان النامية . ويقع على عاتق اللجنة الثانية ، وهي إطار لتفاعل الآراء والمبادرات دورا هاما فيما يتعلق بتنظيم تبادل الآراء والمناقشات السياسية ، وعندما توجد الإرادة السياسية وتكون الاهداف المحددة دقيقة وواقعية ، فإنها تشكل أداة لا غنى عنها في مجال التعاون الدولي ، وكثيرا ما تكون مصدر تدابير هامة تتخذ في إطار المنظومة . وعليها أيضا أن تشجع الجهود بغية التوصل الى اتفاق بشأن التدابير الواجب اتخاذها لتشجيع التنمية العالمية . ويجب على اللجنة في أثناء الدورة الحالية اعتماد قرارات على مستوى آمال المجتمع الدولي والإعراب عن آراء جديدة ومقترحات واقعية تستجيب تماما للمشاكل ، وتدعيم الجهود بغية الاضطلاع بعمل متضافر ، وتشجيع تفهم أفضل للمشاكل الاقتصادية على المستوى السياسي عن طريق المداولات .

بيان المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

٦ - السيد بلانكا (المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي) : لاحظ أن المرحلة الحالية تتسم بطابع تعذر التوقع . والواقع أن العالم كان يحتفل منذ شهرين فقط بانتهاء الحرب الباردة ، ودخول البلدان الصناعية وبعض مناطق آسيا طريق النمو الدينامي ، وجرى التفكير في إصلاح أوجه الخلل الخطيرة بين الشمال والجنوب .

٧ - ولكن في بداية شهر آب/أغسطس ، تغير الحال فجأة . وأدت الأحداث التي وقعت في منطقة الخليج الى عودة شبح التباطؤ الاقتصادي الى الظهور على مستوى العالم . ويجري التنبؤ حاليا في البلدان ذات الاقتصادي السوقي ، بعودة التضخم وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة ؛ وبالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط ، من المتوقع أن تزيد

(السيد بلانكا)

كلفة استيراد النفط بما يتراوح بين ٣٠ و ٣٥ مليار دولار سنويا ، وهو عبء غير محتمل يضاف الى عبء الدين . إن النمو المتواضع الذي اعتزمته بعض البلدان سوف يعرقل . وقد تفشل برامج التكيف التي تنتوي تنفيذها ، كما سوف تتفكك الاتفاقات المالية المتعلقة بمشكلة ديون هذه البلدان . وقد سبق النظر في هذه المشاكل في اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . ويتعين على الامم المتحدة أن تتابع عن كثب النتائج الاقتصادية لهذه الحالة .

٨ - ومن المهم ألا يفرض على البلدان النامية المستوردة عبء تكيف إضافي ومن ثم تقديم مساعدة مالية عاجلة ومتزايدة الى هذه البلدان ، بشروط مواتية . ويتعين على البلدان المصدرة للنفط ، التي زادت عائداتها زيادة بالغة من جراء الوضع الجديد ، وكذلك البلدان الصناعية ، المساهمة في تخفيف العبء المالي الواقع على هذه البلدان .

٩ - إن سعر النفط كان من أسباب تفاقم التوترات في الشرق الاوسط . وقد بذلت محاولات بالغة الجدية في الماضي وبخاصة في إطار الامم المتحدة للنظر في مسألة استقرار الاسواق العالمية للطاقة ، ولكن النتائج التي تم التوصل إليها كانت ضئيلة ، وتركت سوق النفط في الثمانينات ، تسير بقوة الدفع . وقد حان الوقت الآن للتفكير في الطريقة التي يمكن أن تسهم بها الامم المتحدة في إقامة نوع من التعاون بين البلدان المنتجة والبلدان المصدرة .

١٠ - بيد أن الأزمة الحالية تتجاوز مسألة الطاقة في حد ذاتها . وإذا كان من الواضح أنه ليس هناك ما يبرر العدوان الذي ارتكب ضد الكويت ، فيجب أيضا التفكير في السياق العام الذي تدخل في نطاقه الاحداث الاخيرة التي وقعت في الشرق الاوسط . وكما قال وزير خارجية إيطاليا فإن أزمة الخليج تذكر بمدى أهمية مسألة الشمال - الجنوب في إقامة نظام دولي جديد . إن إحدى المهام الاساسية الواقعة على عاتق اللجنة الثانية هي البحث عن طريقة للتوصل الى نتائج واقعية في مجال التعاون بين الشمال والجنوب . إن الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل يعدان أيضا من مظاهر التضامن .

(السيد بلانكا)

١١ - ومضى قائلا إن التدابير التي اتخذتها الحكومات ، الى جانب هذه الإعلانات ، محدودة للغاية عندما يتعلق الامر بالنمو والتنمية . وما أن تم توقيع الإعلان الذي صدر عن الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة حتى أعلنت الدول الاعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ان المساعدة التي قدمت في العام السابق قد انخفضت بنسبة ٢ في المائة بالارقام الحقيقية . إن هذا التباين بين إعلانات النوايا والتدابير السياسية المتخذة يدعو الى الاسف . وهذا الافتقار الى المتابعة يتضح أيضا فيما يتعلق بحالة الدين ، ذلك انه يجري من ناحية الاشادة بأوجه التقدم المحرز في تعزيز الاستراتيجية في هذا المجال ، ومن ناحية أخرى توضح إسقاطات صندوق النقد الدولي أن القيمة الإجمالية لدين البلدان النامية ستبلغ ٣٥٤ ١ بليون دولار حتى نهاية عام ١٩٩١ أي بزيادة ٩ في المائة . إن المقترحات التي تم الإعراب عنها مؤخرا في هذا الصدد لم تنفذ بعد ، ربما نتيجة عدم وجود تصميم حقيقي من جانب الدائنين . ويرجى أن يتم قريبا الانتهاء من وضع الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع ، التي يجري إعدادها الآن . والواقع أن عدم تسوية مشكلة الدين بصورة حاسمة خلال السنتين أو الثلاث سنوات القادمة سيجعل الكلام عن التطلعات في مجال التنمية في التسعينات ضربا من الخيال .

١٢ - لقد اتسمت الثمانينات بتدهور في اقتصاد العديد من البلدان النامية . ويجب أخذ هذه البيانات السلبية في الاعتبار تماما حتى يتسنى تصحيحها . ومن هذا المنطلق عقد في باريس مؤتمر الامم المتحدة الثاني لاقل البلدان نموا . وكانت مساهمة الاونكتاد في هذا المؤتمر ممتازة من جميع الوجوه ، كما تدعو خطة العمل التي وضعها المؤتمر ، الى الامل .

١٣ - وستعقد قريبا اجتماعات أخرى قد تتسم بطابع عملي وبنّاء . وسوف تتم خلال أسابيع المرحلة الاخيرة من مفاوضات اوروغواي التي يجب أن تؤدي الى نتائج إيجابية ، وإلا فإن البلدان النامية لن تتمكن من التخلص من مديونيتها . وسيعقد الاونكتاد عام ١٩٩١ دورته الثامنة التي سوف تكون بمثابة فرصة رئيسية لتعزيز التعاون من أجل التنمية . ومن ناحية أخرى أحرز التحضير لمؤتمر عام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية تقدما متواضعا وإن كان ذا مغزى .

(السيد بلانكا)

١٤ - وإذا كان يتعين الإشادة بأوجه التقدم الذي أحرزته الحرية والديمقراطية في العالم بأسره ، فإننا لا يجب أن ننسى أن الظروف المعيشية في العديد من البلدان النامية أبعد ما تكون عن التحسن ، وأن أوجه الخلل بين الشمال والجنوب قد تفاقمت خلال الثمانينات ومن ثم فإنه يجب على الجمعية العامة ، في دورتها الحالية ، توفير شروط التغيير بغية التوصل الى توازن أفضل بين البلدان والانسان .

١٥ - وقال إن الامم المتحدة تبدو بصورة متزايدة وسط هذه الصعوبات الخطيرة ، المرفأ الوحيد لتفادي المواجهات ولصيانة السلم والامن . والجيش الامثل في هذا المجال هو تفادي بعض الامور وهذا يقتضي المزيد من العدالة الاقتصادية والاجتماعية . إن المسعى الذي تقوم به منظومة الامم المتحدة يجب أن يظل حياديا ونزيها وغير مشروط . ويجب البرهنة على الحزم فيما يتعلق بعمل المنظومة ، كما يجب أن تسهم جميع الدول الاعضاء قدر استطاعتها في تعزيز قدرة المنظمة ، الجماعية والمنسقة ، على العمل والتدخل حتى يبلغ الكفاح من أجل التنمية مرحلة أعلى .

انتخاب المكتب

١٦ - الرئيس : أبلغ اللجنة أنه اقترح ترشيح السيد امزيان (المغرب) وجيانيلي (اوروغواي) لمنصبي نائب الرئيس وترشيح السيد رايزنسكي (بولندا) لمنصب المقرر .

١٧ - انتخب السيد امزيان (المغرب) وجيانيلي (اوروغواي) نائبين للرئيس بالتزكية .

١٨ - انتخب السيد رايزنسكي (بولندا) مقررا بالتزكية .

تنظيم الاعمال (A/45/250 و Add.1 ، A/45/251 و Add.1 ، A/C.2/45/1 ، A/C.2/45/L.1 ، L.1/Add.1 و Corr.1)

١٩ - الرئيس : استرعى انتباه اللجنة الى رسالة مؤرخة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وموجهة من رئيس الجمعية العامة الى رئيس اللجنة الثانية (A/C.2/45/1) بشأن المسائل المحالة الى اللجنة . كما استرعى الانتباه أيضا الى الوثيقة A/C.2/45/L.1 المتضمنة لمشروع برنامج عمل اللجنة الذي وضعته الامانة العامة والى الوثيقة A/C.2/45/L.1/Add.1 و Corr.1 المتضمنة لقائمة الوثائق المعروضة على اللجنة .

(الرئيس)

وأضاف أن الأمانة العامة قد وزعت أيضا مشروع برنامج عمل منقح ، بسبب التأخير في هذه الجلسة .

٢٠ - وذكّر الرئيس بالقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة على أساس التوصيات الواردة في التقرير الأول للمكتب (A/45/250) بشأن تنظيم أعمال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية . وتتعلق هذه القرارات بإلغاء النصاب المطلوب لانعقاد الجلسات ، وبالانضباط في المواعيد ، وتحديد الوقت الممنوح لتعليل التصويت ، وممارسة حق الرد ، والممارسة المتمثلة في عدم استنساخ البيانات بالكامل ، والاجراءات الواجب اتباعها في اللجان الرئيسية فيما يتعلق بالمقترحات التي تترتب عليها آثار مالية والتصويت على هذه المقترحات . واسترعى الانتباه أيضا الى المادة ٤ - ٩ من النظام الداخلي الذي يحكم تخطيط البرامج وجوانب الميزانية المتعلقة بالبرامج ومراقبة الاداء ووسائل التقييم .

٢١ - وحث اللجنة على الحد قدر الإمكان من عدد مشاريع القرارات أو المقررات التي ستقدم بشأن كل بند واعتماد مشروع واحد بشأن كل مسألة محددة معروضة عليها . وقال إن جميع مشاريع القرارات يجب أن تكون موجزة وترتكز على توصيات سياسية عامة موجهة للدول الاعضاء وهيئات الامم المتحدة . إن الوفود لا ينبغي أن تشعر بضرورة تقديم مشروع قرار بشأن كل مسألة لمجرد أن هناك تقريرا قدم بصددها أو لان هناك مشروع قرار أو مقرر قدم بشأن هذه المسألة في الماضي . ويجب أن تقتصر اللجنة على الإحاطة بالتقارير التي لا تتطلب قرارات من قبل الجمعية العامة وفضلا عن ذلك فإن القرارات التي تنص على النظر في موضوع ما في دورة لاحقة لا ينبغي أن تطلب إدراج مسألة جديدة في جدول الاعمال ، وإنما توصي بالنظر في المسألة في إطار المناقشة المكرسة للبند الذي تم بصدده اتخاذ القرار . وقال الرئيس إنه يود أن تتفق طلبات التقارير التي ستقدم الى اللجنة ، مع برنامج عملها في فترة السنتين ، إلا في الحالات التي يتطلب فيها الطابع الملح للمسألة خلاف ذلك . ثم استرعى الانتباه الى الفقرة ٢١ من الوثيقة A/45/250 المتعلقة بخفض عدد التقارير التي تطلب الى الامين العام وذلك عن طريق خفض عدد القرارات التي تتخذها الجمعية العامة .

٢٢ - واقترح أيضا أن تحتفظ اللجنة بالممارسة المتبعة والتي تحدد مدة البيان بشأن كل بند من بنود جدول الاعمال بـ ١٠ دقائق ، فيما عدا المناقشة العامة التي حددت مدة البيان فيها بـ ١٥ دقيقة .

(الرئيس)

٣٣ - وقد تقرر ذلك .

٣٤ - وقال إنه لا يجب أن يغيب عن بال اللجنة أهمية احترام الوقت المحدد لتقديم مشاريع القرارات أو المقررات إذا أرادت أن تنهي أعمالها في الوقت المحدد . ونظرا لأن اللجان الرئيسية بوسعها أن تعقد ٧ جلسات في المتوسط كل اسبوع ، فإن من الضروري أن تلتزم اللجنة ببرنامج عملها وأن تدرج الوفود التي تريد التكلم اسماءها في قائمة الجلسات المقررة وألا تحاول الانتظار حتى آخر يوم في المناقشة .

٣٥ - السيد نافاجاس - موغرو (بوليفيا) : تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ وطلب أن يضاف إلى البرنامج الاصلي للمناقشة اليومان اللذان ألغيا منه وأعرب عن أسف المجموعة لعدم استشارتها بشأن تنظيم الاعمال . وطلب ، آخذا في الاعتبار التصويب الذي وزع ، الاحتفاظ لبرنامج العمل بقدر كاف من المرونة وأن يضاف يوم للمناقشة التي ستنتهي في آخر اسبوع ٤ كانون الاول/ديسمبر ، أي يوم الجمعة وليس يوم الخميس . أي يوم كامل كما هو متوقع في البرنامج الاصلي وليس نصف يوم كما ورد في التصويب ، ويكرس هذا اليوم للبند ١٤٨ (تنفيذ التزامات وسياسات التعاون الإنمائي الدولي المتفق عليها في الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي وبخاصة لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية) ومن الممكن أن تحتاج اللجنة إلى مزيد من الوقت للمناقشة العامة لان الامر يتعلق ليس فقط بجوانب جديدة ولكن أيضا ببحث الجوانب التقليدية من زاوية جديدة . ونظرا لما أعرب عنه المدير العام ببلاغه عن التعاون ، والحاجة إلى العمل لكي لا يظل قرار الجمعية العامة حبرا على ورق ، يجب زيادة الوقت المكرس للمناقشة بشأن البند ٨٤ (الانشطة التنفيذية من أجل التنمية) .

٣٦ - الرئيس : قال إنه سيتاح الكلام للجميع وإن تاريخ اختتام الاعمال سيحدد بشيء من المرونة وأنه روعي عند وضع برنامج العمل ، الوقت المكرس في الماضي لكل بند من البنود الرئيسية على أنه من الممكن ، عند الاقتضاء ، تغيير المواعيد المحددة . وطلب من اللجنة أن تبدي تعاونها نظرا لصعوبة مشاكل التنظيم المتعلقة بالجدول الزمني للجلسات ؛ وأن مسألة معرفة ما إذا كان سيتعيّن على اللجنة توقع جلسة إضافية لبحث البند ١٤٨ ستتوقف على عدد المتكلمين . وبصورة عامة سيبذل ما في وسعه لتوفير مزيد من الوقت للمناقشة العامة إذا ما اقتضت الحاجة ذلك . أما فيما يخص البند ٨٤ (الانشطة التنفيذية من أجل التنمية) فيمكن ، عند الاقتضاء ، تنظيم جلسة أو جلستين إضافيتين .

٣٧ - السيد ستوبي (أمين اللجنة) : قال إنه من المتوقع فيما يتعلق بالبند ١٤٨ عقد جلسة صبيحة يوم ١١ تشرين الأول/اكتوبر ؛ غير أنه من الممكن مع ذلك بحث هذا البند خلال جلستين يوم ١١ تشرين الأول/اكتوبر وإرجاء النظر في البندين ٨٦ و٨٧ إلى يوم الجمعة ١٢ تشرين الأول/اكتوبر .

٣٨ - السيد موزوخوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) : أشار إلى أنه خلال المشاورات غير الرسمية في ٢٥ أيلول/سبتمبر اقتُرح احتمال تغيير تاريخ النظر في البند ١٢ (ل) (التعاون الدولي في معالجة وتخفيف الآثار الناجمة عن حادثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية) ، علما بأن تقرير الأمين لم يتم بعد إنجازه ؛ وطلب إيضاحات فيما يتعلق بالنظر في هذا البند .

٣٩ - السيد ستوبي (أمين اللجنة) : قال إن النظر في البند ١٢ (ل) سيبدأ في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر . وأن مما لا شك فيه أن تقرير الأمين العام لن يكون جاهزا في ذلك التاريخ وبذلك يجب توقع النظر في هذا البند في تاريخ لاحق ربما في آخر الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر إذا ما كان التقرير جاهزا ، علما بأنه ينبغي تكريس جلسة لهذا النظر .

٣٠ - الرئيس : أشار إلى أن موريتانيا كانت هي أيضا قد أثارت مسألة في أثناء المشاورات غير الرسمية .

٣١ - السيد ستوبي (أمين اللجنة) : قال إن ممثل موريتانيا كان قد طلب فعلا أن تنظر الجمعية العامة ، إذا أمكن ، في البند ٧٩ (ج) (استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للشمانينات لصالح أقل البلدان نموا) في جلسة عامة . وأوضح أن مثل هذه الممارسة قد استعمل في الماضي وإذا ما أوصت اللجنة بذلك يمكن لرئيسها أن يكتب إلى رئيس الجمعية العامة بشأن هذا الاقتراح الذي يمكن للجمعية العامة أن تقبله بدون صعوبة .

٣٢ - السيد فولف (كولومبيا) : قال إنه غير مرتاح لقلة الوقت المخصص للنظر في بعض المسائل الرئيسية من ذلك أن النظر في مسألة الأنشطة التنفيذية لا يمكن أن يكون سطحيا ويأمل أن يأخذ الرئيس في الاعتبار ضرورة مناقشته مناقشة كاملة شفافة . وقال إن مجموعة الـ ٧٧ كانت قد اقترحت أن تمدد المناقشة إلى يوم الجمعة ٧ كانون الأول/ديسمبر وليس فقط إلى يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر . وفيما يتعلق بحالة الوثائق أعرب المتكلم عن أسفه لعدم اتاحة الوثائق في الوقت المناسب وطلب أن يخصص على الأقل أسبوع للنظر في الوثائق ذات الصلة وأن يصبح ذلك قاعدة من قواعد عمل اللجنة .

٣٣ - الرئيس : أكد للجنة أنه سيبذل كل ما في وسعه لجعل المناقشات شفافة إلى أقصى حد ممكن . وبما أن يوم ٤ كانون الاول/ديسمبر هو يوم ثلاثاء وليس يوم خميس فإنه من الممكن تمديد المناقشة . أما فيما يخص الوثائق قال إن هناك أحيانا بعض الصعوبات الفنية لكن هناك أيضا فيما يبدو بعض الصعوبات الاخرى التي ليس من اليسير توقعها حاليا وفي هذه الحال ستقوم أمانة اللجنة بدور الوسيط مع الدوائر المسؤولة إذا كان ولا بد من إيضاحات . وأشار إلى أن مجموعة الـ ٧٧ طلبت أن يتاح للجنة وقت إضافي للنظر في البندين ٨٤ و ١٤٨ واقترحت الامانة جلسة إضافية للبند ١٤٨ وهو في غالب الظن طلب مقبول .

٣٤ - السيد توريانسكاي (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : أشار الى البند ١٢ (ل) وقال إنه توجهت الى الإقليم المنكوب بالآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل بعثة من الامم المتحدة لجمع المعلومات وإعداد تقرير للامين العام وأن هذا التقرير ، استنادا الى رئيس البعثة ، سيكون جاهزا في حدود منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ، ويمكن حينئذ النظر في البند ١٢ (ل) .

بيان وكيل الامين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية

٣٥ - السيد أحمد (وكيل الامين العام للشؤن الاقتصادية والاجتماعية الدولية) : أشار إلى الاحداث الهامة التي غيّرت معالم المسرح السياسي والاقتصادي الدولي حديثا ، وهي أحداث لها على الرغم من تنوعها أصل واحد هو : أن نظاما لا يضمن المساواة في الفرص والعدالة آيل آجلا او عاجلا إلى الفشل .

٣٦ - وأردف قائلا إنه على الصعيد الاقتصادي ، برهن الاتفاق بشأن الاستراتيجية الإنمائية الدولية للتسعينات على تصميم المجتمع الدولي على التصدي للتحديات الاقتصادية لعهد جديد . فالإعلان الذي اعتمد إبان مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفولة هو برهان آخر على إرادة التعاون لمواجهة المشاكل التي تتطلب حلولا جديدة .

٣٧ - واستطرد قائلا إن أزمة الخليج هي في الواقع مصدر قلق وخوف حتى على المدى القصير ، وأيا كان السيناريو الذي سيؤخذ به - سعر برميل البترول في حدود ٣٠ -٣٣ دولارا وعدم نشوب نزاع مسلح - فلا بد من توقع عواقب خطيرة : النمو الإجمالي للإنتاج العالمي لن يزيد عن ١ في المائة وهو أقل معدل للتنمية منذ عام ١٩٨٣ والتجارة

(السيد أحمد)

العالمية ستشهد بدون شك تباطؤا في تقدمها السنوي يعود بها إلى ٥ في المائة (مقابل ٧ في المائة في عام ١٩٨٩) .

٣٨ - ومضى قائلا إن النمو في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي سوف لن يزيد عن ٢ في المائة في عام ١٩٩١ بينما كان يتوقع أن يصل الى حوالي ٣ في المائة ، وسيزيد معدل البطالة بنسبة ٠,٦ في المائة والتضخم بنسبة ١ في المائة . ومن المعلوم أن هذه البلدان هي أكثر استعدادا من غيرها لاستيعاب صدمة المزايدة في أسعار البترول . لقد حسنت تلك البلدان مردودات اقتصادها في مجال الطاقة وتمتلك احتياطيا استراتيجيا هاما وينبغي لها ربما تحرير جزء منه لتزويد السوق من أجل تحقيق استقرار لها .

٣٩ - واستطرد قائلا ان بلدان اوروبا الشرقية ستعاني من الازمة معاناة شديدة . ونتيجة لإلغاء منطقة الروبل ، سيتعيَّن عليها أن تسدد فواتيرها البترولية بالعملة الصعبة . وينتظر أن يتفاقم العجز التجاري لهذه البلدان - باستثناء الاتحاد السوفياتي - بما مقداره ٣ بلايين من الدولارات في عام ١٩٩٠ و ٩ بلايين من الدولارات في عام ١٩٩١ . وسيُحسّن الاتحاد السوفياتي من جهته ، ميزانه التجاري بمقدار ١٠ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٠ و ٢٧ بليون دولار في عام ١٩٩١ . ويُتوقع أن تشهد هذه البلدان في مجموعها انخفاضا لإنتاجها في عام ١٩٩٠ بنسبة ٥ في المائة وأن تشهد ركودا في عام ١٩٩١ .

٤٠ - وفيما يتعلق بالبلدان النامية فإن معدل نموها لن يزيد بدون شك عن ٢ في المائة في عام ١٩٩٠ ويمكن أن يتحسن قليلا في عام ١٩٩١ (ليصل الى ٣,٨ في المائة) . ويمكن أن ينخفض الانتاج في أمريكا اللاتينية بنسبة ١ في المائة في عام ١٩٩٠ ويؤدي ذلك إلى انخفاض في دخل الفرد . ولا يتوقع أن يزيد الانتاج في آسيا في عام ١٩٩٠ خلافا لما كان متوقعا . ولم يسجل الإنتاج أكثر من ٢ في المائة تقريبا في عام ١٩٩١ . وفي غالب الظن أن التباطؤ سيكون أقل حدة في جنوب آسيا وشرقها ويحتمل أن تشهد المنطقة في مجموعها نموا قد يصل الى ٥ في المائة في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ . ويتوقع أن يتحسن متوسط معدل النمو في افريقيا تحسنا خفيفا يصل الى حوالي ٣ في المائة في عام ١٩٩٠ لكنه سينزل في غالب الظن الى ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩١ . ومن الصعب تقييم الاثر الإجمالي للمزايدة في سعر البترول بالنسبة لمجوع المنطقة التي تضم بلدانا مصدرة للبترول وبلدان مستوردة له . ومهما يكن من أمر فإن دخل الفرد سيستمر في الانخفاض في مجموع القارة الافريقية .

(السيد أحمد)

٤١ - وواصل قائلا إن البلدان المصدرة للبترول ستحسن ميزان مدفوعاتها بما مقداره ٥٣ بليون دولار في عام ١٩٩٠ و ١٣٣ بليون دولار في عام ١٩٩١ . وسيزيد عبء الميزان التجاري للبلدان النامية بحوالي ١٧ بليون دولار في عام ١٩٩٠ و٤٣ بليون في عام ١٩٩١ . وسيكون للصدمة البترولية الجديدة عواقب خطيرة جدا بالنسبة لهذه البلدان لان معظمها غير قادر عمليا على استيعاب ارتفاع أسعار البترول بدون تخفيض وارداتها وإنتاجها بشكل هائل . وتعاني هذه البلدان بالإضافة إلى ذلك من مشاكل الديون الخطيرة ولاتمتلك سوى احتياطي قليل . وإذا ما شهد الاقتصاد العالمي فضلا عن ذلك ، كسادا فإن صادرات تلك البلدان ستتضرر وسيزيد ارتفاع معدل الفائدة من خطورة ما تواجهه من المصاعب ، وستنتج عن ذلك عواقب مدمرة في مجال الفقر ، والمجاعة ، سوء التغذية وخاصة في أقل البلدان نموا .

٤٢ - ومن العواقب الاخرى لأزمة الخليج : نزوح عدد كبير من العمال الاجانب الذين يتعيَّن على بلدانهم الاصلية أن تستوعبهم الآن . وبالإضافة الى اضطراب التيارات التجارية : لقد لحقت الآثار فيما يتعلق بتحويل الاموال وإيرادات التصدير مباشرة ببلدان المنطقة وبمختلف البلدان الافريقية والآسيوية والشركاء التجاريين الرئيسيين للعراق والكويت .

٤٣ - واستطرد قائلا إنه لابد من عمل دولي فوري . يجب أولا الاهتمام بالضحايا الابرياء لهذا النزاع ولاسيما العمال الاجانب وأسرهم ، وينبغي في هذا الصدد توقع آليات تسمح بالتعويض لهم عن الخسائر التي تكبدوها . ثم يجب بعد ذلك وضع برنامج دولي للمساعدة المالية وتخفيف عبء الديون على البلدان المتضررة أكثر من الازمة . ومما لاشك فيه أن التدابير الاولية التي أعلنتها عدة حكومات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي هي تدابير جديرة بالترحيب لكن يُخشى ألا تكون كافية . وينبغي دراسة التسهيلات التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دراسة دقيقة وهي التسهيلات التي تسمح للبلدان المتضررة اكثر بالحصول عاجلا على مساعدة بشروط مشجعة ومتكيِّفة مع حالاتهم الصعبة . وينبغي كذلك توفير مزيد من المرونة لبرامج التكيف لعدة بلدان لمواجهة التحديات الجديدة .

(السيد أحمد)

٤٤ - واسترسل قائلا إن أزمة الخليج تزيد من خطورة عدد من المشاكل الكبرى التي يعاني منها الاقتصاد الدولي منذ زمن طويل ومنها في المقام الاول مشكلة الديون ؛ يجب في هذا الصدد الإشارة الى أن البلدان النامية قد سدّدت منذ عام ١٩٨٣ أكثر من ٣٠٠ بليون دولار ومازالت أعباء خدمة ديونها تزيد بحيث يمكن أن تصل الى ١,٢ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٠ . ولن تكون التدابير التي اتخذت إلى يومنا هذا كافية للتخفيف من المشكلة بشكل محسوس ومايزال النظام المالي الدولي يعاني من عدم استقرار معدلات أسعار المواد الأولية واتضح أن وضع نظام للعلاقات التجارية من الصعب أكثر فأكثر تحقيقه في أثناء مفاوضات أوروغواي . بل إن نظام "الغات" نفسه مهدد بالتآكل بسبب نزعة تعددية الأطراف . وأخيرا أدى عدم استقرار الأسواق غير العادي ، في مجال الطاقة ، إلى تثبيط العزائم في مجال الاستثمار الطويل الأجل .

٤٥ - وسيكون لأزمة الخليج أثر ايجابي الى حد ما من حيث أنها أقنعت بوجوب تسوية هذه المشاكل تسوية نهائية . ولتحقيق ذلك يجب أولا على المجتمع الدولي أن يلتزم التزاما صريحا لفائدة التنظيم المتعدد الأطراف للاقتصاد العالمي تنظيما يساعد على تعزيز ظروف الاستقرار والنمو . وفي هذا الصدد سيكون من الواجب أكثر اللجوء إلى الامم المتحدة ولاسيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتسوية المشاكل المتعلقة بتنسيق سياسات الاقتصادات الكلية ومكافحة التخلف الاقتصادي والفقر وحماية البيئة . ولتحقيق ذلك لابد من نظام مفتوح للمبادلات المتعددة الاطراف التي تضمن مشاركة جميع البلدان على قدم المساواة في التجارة العالمية . ومن المهم أن تُتخذ ترتيبات مؤسسية فعالة توقّف التطور الخطير نحو تجزئة النظام إلى معسكرات تجارية .

٤٦ - وفي المجالين المالي والنقدي يجب تسوية مشكلة الديون تسوية نهائية . ويجب أن تكون الحلول جذرية إلى حد بعيد حتى يتسنى للبلدان المدينة حاليا أن تنهض باقتصادها من جديد . ويجب تطبيق تدابير إلغاء الديون المتفق عليها في مؤتمر باريس على أقل البلدان نموا . ويجب على البلدان المدينة من جانبها أن تواصل بدون هوادة سياسة الإصلاحات الاقتصادية .

٤٧ - وبالإضافة إلى ذلك يجب على المجتمع الدولي أن يبذل ما في وسعه لضمان استقرار معدلات أسعار الصرف وممارسة مراقبة دولية أشد على انتاج السيولة وعلى توزيعها لتلبية احتياجات الاقتصاد العالمي . ويجب تعزيز الآليات الدولية للرصد والمتابعة بحيث يتسنى لها أن تؤدي دورها لتحقيق توازن أكبر لتجنب الانحرافات في تخصيص الموارد العالمية من رؤوس الاموال . وفي هذا الصدد يجب أن تعزز قدرة دور

(السيد أحمد)

الوساطة التي تقوم به المؤسسات المالية مثل البنك الدولي والبنوك الاقليمية للتنمية تعزيزا جديا .

٤٨ - ويجب على البلدان النامية من جهتها أن تخلق ظروف الاستقرار المواتية لضمان دخول رؤوس الاموال وجلب الاستثمارات . ويجب أن تطوّر قطاعها المالي وأن تعبئ الادخار الداخلي لإنعاش نمو اقتصادها . وتقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بعمل مع مؤسسات الادخار والائتمان لمختلف البلدان من أجل التوصل إلى هذه الاهداف .

٤٩ - وقد بيّنت أزمة الخليج من ناحية أخرى ، أهمية الطاقة في العالم المعاصر . وما استطاعت الأزمات السابقة على الرغم من فداحة آثارها أن تطور التعاون الدولي في هذا المجال إلا قليلا . وبالإضافة إلى ذلك أدى انهيار أسعار البترول في عام ١٩٨٦ إلى كبح الاستثمارات في مجال التنقيب واستغلال موارد الطاقة . وقد حان الوقت لكي يدرك المجتمع الدولي أنه لم يعد بإمكانه أن يهمل هذا المجال الاساسي وأن يرسي أسس تنظيم لموارد الطاقة العالمية واستثمارها على المدى الطويل لمصلحة جميع البلدان .

٥٠ - وختم كلمته قائلا إن تقرير الامين العام عن الاتجاهات المتعلقة بالتنقيب عن موارد الطاقة واستغلالها في البلدان النامية (A/45/274-E/1990/73) حدّد برنامج عمل في هذا المجال وينبغي في هذا الصدد القيام بدراسة جدية لإقامة آلية لتمويل التنقيب عن البترول والغاز واستثمارهما ، آلية من شأنها أن تساعد على تعبئة الموارد العامة والخاصة .

٥١ - وثمة مشكلة خطيرة أخرى هي التطور السلبي لاتجاهات المساعدة الإنمائية الرسمية . ولا غنى عن هذه المساعدة لاقل البلدان نموا وغيرها من البلدان ذات الدخل الضئيل كما أنه يلزم دون تأخير تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر باريس الاخير . والعالم الحديث ليس في الواقع سوى عالم مترابط وليس هناك بلد ، سواء كان فقيرا أو غنيا ، لا يرتبط مصيره بالبلدان الاخرى ، ومن ثم ضرورة مكافحة الفقر على جميع الجبهات . ويستعرض التقرير المعروض على اللجنة بشأن هذا الموضوع (A/45/398) الاعمال التي اضطلعت بها منظومة الامم المتحدة في هذا المجال ويؤكد أنه لا يمكن القضاء على الفقر في بيئة من الركود الاقتصادي ، كما أنه لا يمكن حل مشكلة الفقر بمجرد تقديم موارد إضافية . ويتعين على الحكومات وضع سياسات تؤدي إلى تنمية الإمكانيات البشرية في بلدانها تنمية كاملة ، وتشجيع المبادرة الفردية ومن ثم ضمان النمو الذاتي للاقتصاد . وأشار السيد أحمد في هذا الصدد إلى تقارير الأمين العام

(السيد أحمد)

المتعلقة بتنمية الموارد البشرية (A/45/451) ودور أصحاب المشاريع الوطنيين في التنمية الاقتصادية (A/45/292) .

٥٣ - واستمر قائلا إن مشكلة الفقر ترتبط ارتباطا عضويا بمشكلة نمو السكان وتدهور البيئة . وليس هناك من شك في أن بعض البلدان النامية قد حدت بالفعل من نموها الديمغرافي وإن كانت الحالة ما تزال تسبب قلقا في البلدان الأفقر ، وبخاصة في افريقيا . وقد أضيف إلى هذه المشاكل أخيرا مشكلة الشيخوخة ودور المرأة في المجتمع .

٥٣ - واستطرد قائلا إن حماية البيئة وعلاقتها بالتنمية قد اكتسبت أهمية كبرى . ويتعين على كل سياسة اقتصادية واجتماعية أن تتضمن من الآن فصاعدا عنصرا ايكولوجيا . وينبغي التوفيق بين هذين النشاطين لضمان وجود أسلوب للنمو قابل للاستمرار . والتعاون الاقتصادي في هذا المجال لا غنى عنه أيضا . وقد عانت البلدان النامية من عديد من الكوارث الايكولوجية . والتنمية تبدو لها الحل الوحيد . ويلزم لتحقيق ذلك ، موارد جديدة وأساليب جديدة . والجهود المبذولة في هذا الميدان ينبغي أن تشكل قاعدة المناقشة الكبرى التي سيجريها مؤتمر البيئة والتنمية المنتظر عقده في عام ١٩٩٢ .

٥٤ - وهذه هي المشاكل الكبرى التي يجب على المجتمع الدولي حلها في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ البشرية .

المناقشة العامة

٥٥ - السيد كوكلينسكي (بولندا) : أشار إلى أن الدول أثبتت مرة أخرى أنها تستطيع التوصل إلى وحدة في الاهداف والالتزام ، تتجاوز خلافاتها . وهناك توافق آراء بدأ يتضح في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتثبت البلدان أنها قادرة على تنشيط التبادل الاقتصادي على أساس قيم المشاريع الحرة التي أعيد اكتشافها ، وعلى أساس الانتاجية والمسؤولية .

٥٦ - وأردف قائلا أن ديمقراطيات أوروبا الوسطى والشرقية التي أعيد إنشاؤها حديثا تسهم من جانبها في تعزيز الترابط بين الدول . بيد أن المشاكل الخطيرة المتمثلة في الفقر ، والجوع ، والدين الخارجي وتدهور البيئة ، التي ما يزال القضاء عليها يمثل تحديا للبشرية وللأمم المتحدة ، تعرقل التنمية دائما .

(السيد كوكلينسكي ، بولندا)

٥٧ - وأضاف قائلا إن الوفد البولندي يرى أن ثمة خمسة عوامل تضطلع بدور رئيسي في تشكيل هيكل الاقتصاد العالمي وتشغيله وهي التغييرات الحاصلة في إعادة تقسيم المناطق الاكثر دينامية ؛ والاعتماد على النفط ، وهي مشكلة مستمرة بالنسبة لجميع البلدان بما في ذلك بولندا على نحو ما أثبتته الاحداث الاخيرة في الخليج الفارسي ؛ ومشكلة الدين الخارجي ، الذي يعرقل تنمية الاقتصاد العالمي ؛ والتكيف الاجتماعي مع التغييرات الهيكلية الناجمة عن الثورة التقنية في البلدان المتقدمة النمو - ويتعلق الامر هنا بمعرفة كيفية ضمان تحقيق تنمية يمكن دعمها اجتماعيا - ؛ والتدهور المستمر للبيئة . وقد نظرت الجمعية العامة بالفعل في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة في معظم هذه الظواهر ، كما نظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي . بيد أن ادماجها في التعاون الدولي يتطلب تحليلا شاملا وعمليا يسمح بتحديد الخطط الحالية والمستقبلية في مجال الفائدة المقارنة ، بهدف تسهيل عمليات إعادة التكيف .

٥٨ - واستمر قائلا إن تعزيز نُهُج التعاون العملية والبناءة في مجال التنمية ، والبحث عن توافق آراء في هذا المجال ، وقد أبرزهما مؤتمر باريس المعني بأقل البلدان نموا ، يشهدان على نجاح هذا التحليل . وعندما تختفي الاختلافات العقائدية والسياسية وتتحد أغلبية الدول من أجل السلم ، تحظى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية باهتمام أكبر .

٥٩ - ومضى قائلا إن الامم المتحدة ينبغي لها ، في هذا السياق ، أن تبذل ما بوسعها لمنع التوترات الاقتصادية بين الشمال والجنوب من إعادة مناخ التوتر السياسي . وقد دفعت خطورة مشكلة الدين الخارجي المجتمع الدولي إلى إعادة النظر في ضرورة وضع سياسة اجتماعية - اقتصادية طويلة الاجل . وينبغي ، في هذا الإطار ، مساعدة البلدان المدينة بديون ضخمة ، وبخاصة تلك المتوسطة الدخل . وينبغي ، لاعادة التوازن لموازين مدفوعات هذه البلدان ، تخفيض خدمة دينها الخارجي . وتعرف بولندا من التجربة أنه إذا لم يواكب سياسة التكيف مثل هذا التخفيض ، فسيظل أثر السياسة الاقتصادية في البلد وتدابير التقشف محدودا .

٦٠ - واستطرد قائلا إن حماية البيئة تشكل بصفة عامة أحد الاعمدة الرئيسية في برنامج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية . وتتطلب هذه الحماية تعاونا وثيقا بين الحكومات ، وإجراءات حاسمة من جانب المنظمات الدولية ومشاركة السكان . وينبغي أن يؤدي مؤتمر البيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ إلى التوفيق بين احتياجات حماية البيئة والنمو الاقتصادي ووضع إطار مؤسسي شامل لحماية البيئة ، بل وصياغة ميثاق حقوق

(السيد كوكلينسكي ، بولندا)

وواجبات ايكولوجية للدول . وتولي بولندا اهتماما شديدا لهذه المسالة وهي مستعدة لان تسهم فيها اسهاما نشطا ، بالنظر إلى أنها مشكلة ذات أولوية وأن التعاون الدولي فيها ، وبخاصة الإقليمي سيؤدي إلى نتائج ملموسة .

٦١ - واسترسل قائلا إن أي سياسة تتطلب انضباطا وفعالية ؛ ومن ثم ينبغي ترشيد الهيكل التنظيمي للامم المتحدة لتعزيز أثر هذه الانشطة على صعيد المناطق ، وبخاصة عن طريق اللجان الاقليمية ، فالعامل الإقليمي يقوم بدور تتزايد أهميته في العلاقات الاقتصادية الدولية . والواقع أن المسائل ذات الطابع العالمي والوطني لا يمكن معالجتها تماما خارج إطارها الاقليمي . وتعلق بولندا أهمية كبيرة على التعاون في منطقة أوروبا وما يزال دخولها في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي هدفا أساسيا . وبوصف بولندا بلدا ذا جذور عميقة في وحدة الثقافة والحضارة الأوروبية ، فقد عانت كثيرا من تقسيم أوروبا ؛ وذلك هو السبب في أن المجتمع البولندي بأكمله يؤيد باصرار عملية التوحيد الأوروبية .

٦٢ - وأردف قائلا إن فشل الاشتراكية بوصفها كيانا اجتماعيا سياسيا واقتصاديا وأسلوبا في الحياة قد فتح الطريق ، في أوروبا الوسطى والشرقية ، لوضع نظام قائم على الديمقراطية البرلمانية ، والاقتصاد السوقي ، وحماية البيئة وإنشاء هياكل أساسية تقنية حديثة . وإن تساوق هذه الجوانب الاربعة مقدمة لوحدة القارة الأوروبية عشية القرن الحادي والعشرين .

٦٣ - وأضاف قائلا إنه إذا كانت بولندا سعيدة باختفاء الستار الحديدي والحوائط في أوروبا ، فإنها تعلم رغم ذلك أن الانقسام الذي أحدثته الحرب الباردة يمكن أن يحل محله انقسام اقتصادي جديد بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، وهي حالة لا تهدد فقط تنمية المنطقة وإنما تهدد استقرارها أيضا . لذا فمن المهم أن تتضافر الجهود لإزالة هذا الخطر .

٦٤ - واستمر قائلا إن بولندا تواجه في تغيير هياكلها الاقتصادية والاجتماعية مصاعب أكثر من تلك التي تواجهها في تغيير هياكلها السياسية لأن الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد السوقي مهمة صعبة ، فإنشاء الاقتصاد السوقي يتطلب أن تستحدث الدولة مجموعة من الوسائل الهادفة إلى تشجيع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية . وإن تطبيق برنامج بالسيروفتس ، المستوحى من فلسفة صندوق النقد الدولي ، ليس إلاّ خطوة أولى نحو إدخال الاقتصاد السوقي في بولندا . بيد أن هذه

(السيد كوكلينسكي ، بولندا)

السياسة الجديدة قد سمحت بالفعل بالقضاء على التضخم الجامح والعوز وتثبيت سعر صرف الزولوتي . وقد صدرت قوانين كثيرة لمكافحة الاحتكارات وأخرى تتعلق بالملكية الخاصة . بيد أن عملية الانتعاش لم تبدأ بعد بسبب انخفاض الانتاج وزيادة البطالة ، وكذلك بسبب انخفاض الدخل بأكثر مما كان متوقعا . وتحويل الشركات الصناعية إلى ملكية خاصة مهمة بالغة الصعوبة تتطلب مساعدات مالية خارجية ضخمة .

٦٥ - ومضى قائلا إن هناك عاملا رئيسيا آخر يتعلق بموقف المجتمع ، الذي يجب أن يقوم بدور حفاز في استحداث الهياكل الجديدة للاقتصاد السوقي . وينبغي لبولندا أن تعدّل من سلوكها وأن تستوحي سيكولوجية المجتمعات التنافسية التي يُكافأ فيها الجهد الفردي مكافأة كبيرة ؛ ويجب عليها أن تعتمد نُهجا تجديدية في جميع الميادين وأن تتحلى بروح مقدامة . ويجب للفردية البولندية أن تحرر نفسها من ضغوط الشمولية ؛ ولاشك أنه ينبغي فيما بين المساواة الاجتماعية والفعالية ، اختيار الفعالية وذلك بالتأكيد ، في الاطار الاجتماعي الذي تقبله ممارسة المجتمعات الحديثة .

٦٦ - واسترسل قائلا إن بولندا التسعينات ترفض الخطط الاقتصادية الجامدة والباثدة للاشتراكية وسياستها الاستثمارية التي تفتقر إلى الفعالية وهي تحاول الآن جاهدة التصدي لأخطر تحد في تاريخها ، وهو التحول الاقتصادي . وهي في حاجة لمساعدة عاجلة من البلدان الصناعية لوضع هياكل أساسية سوقية ، ولتنسيق التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وبعد فترة انتقال شاقة ، سيُلاحظ حدوث انتعاش اقتصادي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية . وسيكون لهذا الانتعاش في الأجل الطويل ، أثر استقراري على الاقتصاد العالمي في مجموعه ومن ثم على التنمية الاقتصادية للبلدان النامية .

٦٧ - واستطرد قائلا إن الاقتصاد العالمي أصبح في الواقع وحدة غير قابلة للتجزئة لا يمكن أن يزدهر إذا لم يستند طرف من الأطراف المكونة له على قاعدة اقتصادية سليمة . واقترح بناء على ذلك إجراء دراسة عن العوامل الرئيسية للتنمية التي تحدد مستقبل الاقتصاد العالمي ، في إطار اللجنتين الثانية والثالثة ، وبالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية . وقال أن هذه الدراسة قد تسمح بصياغة مجموعة من الاستنتاجات عن الآليات الدولية الجديدة بغية تجنب المخاطر التي قد تتعرض لها التنمية والاستفادة من أوجه التكامل القائمة . ويمكن إيكال هذه المهمة إلى

(السيد كوكلينسكي ، بولندا)

لجنة التخطيط الإنمائي ، على أن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في النتائج في دورة استثنائية رفيعة المستوى ؛ ثم تعرض التوصيات بعد ذلك على الجمعية العامة .

٦٨ - وأعرب السيد كوكلنسكي عن أمله في أن يُنظر في هذا الاقتراح على النحو المناسب وان يُشجع اعتماد نهج جديدة بشأن تحسين حال البشرية .

٦٩ - الرئيس : قال انه أحاط علما باقتراح وفد بولندا وأنه سيؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب .

٧٠ - السيد نباخص موغرو (بوليفيا) : تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ فذكّر بأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية استمرت في التدهور في عام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، وأن مجموعة الـ ٧٧ أعربت في مناسبات عديدة عن قلقها إزاء ذلك ، وبخاصة في إعلان وزراء الخارجية ، الذي اعتمد في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ في نيويورك .

٧١ - وأردف قائلا إن هذا الإعلان يؤكد ضرورة القيام دون تأخير بتطبيق جميع الاتفاقات التي أبرمت في مجال التعاون الاقتصادي الدولي في سياق الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة ، وبخاصة استخدام الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع كوسيلة للتغلب بصفة نهائية على التأخر الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية ، والقضاء بها على الفقر والجوع وتحسين نوعية الموارد البشرية .

٧٢ - وأضاف قائلا ان مجموعة الـ ٧٧ تقر بأنه يتعين على البلدان النامية نفسها في المقام الاول أن تضطلع بالإجراءات اللازمة . بيد أن العالم الحديث يتزايد ترابطه يوما بعد يوم ، كما يزداد تدويل الاسواق ولا يمكن تحقيق التنمية فيها إلا بالتعاون الدولي . لذا ينبغي للمجتمع العالمي أن يعمل جاهدا ليعكس في أسرع وقت ممكن التدفقات الصافية للموارد المالية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ، عن طريق تسوية مشكلة الدين بصفة نهائية وكبح السياسات الحمائية التمييزية التي تمارسها البلدان المتقدمة النمو .

٧٣ - واستمر قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ ترى بناء على ذلك أنه يلزم اتخاذ تدابير عاجلة لخفض حجم الدين بشكل معقول بالنسبة لجميع البلدان المدينة ولتجنب تفاقم

(السيد نباخص موغرو ، بوليفيا)

مشكلة الدين وانتشارها . وناشد البلدان المتقدمة النمو أن تكثف من مساعدتها الانمائية ، وقال أنه يرى في جولة مفاوضات أوروغواي امكانية وضع نظام للتبادلات المتعددة الاطراف يتسم بالانفتاح والدينامية الاستمرارية .

٧٤ - وأكد من ناحية أخرى أن استئناف النمو الاقتصادي في البلدان النامية يتوقف على مستوى التصنيع بها ثم أعرب عن أمله في أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتزويدها بالموارد المالية اللازمة وفتح أسواق البلدان المتقدمة النمو لصادراتها الصناعية .

٧٥ - واستطرد قائلا إن الحالة الاقتصادية العالمية في بداية التسعينات تختلف عما كانت عليه منذ عشر سنوات مضت ، فالتغييرات العميقة التي حدثت في أوروبا الشرقية وعملية التكامل التي بدأتها قد تؤدي ، حسب مجموعة الـ ٧٧ ، إلى تهميش متزايد للبلدان النامية ، في الميادين المالي والتجاري والتكنولوجي . وستصبح العواقب المترتبة على ذلك وخيمة بالنسبة لمستوى معيشة أكثر من ٨٠ في المائة من سكان العالم .

٧٦ - واسترسل قائلا إن هذا هو السبب في أن من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى تحسين المستويات التنافسية للبلدان النامية والقيام تحقيقا لهذا الغرض بضمان النقل الفعال للتكنولوجيات وبدء برامج مشتركة للبحوث - التنمية كيما يتسنى لهذه البلدان الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة ..

٧٧ - وقال إن المجتمع الدولي يتزايد إدراكه بمشاكل البيئة والتنمية ، فالبلدان المتقدمة النمو ، التي أسهمت أنماط انتاجها واستهلاكها في تدهور البيئة ، يجب عليها أن تساعد البلدان النامية على حل هذه المشاكل . وقد أكدت مجموعة الـ ٧٧ بالفعل في مناسبات عديدة أهمية التعاون الدولي ؛ ثم ذكّر في هذا الصدد بقرار الجمعية العامة ٣٢٨/٤٤ ، الذي يعد تطبيقه شرطا لنجاح مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية .

٧٨ - ومضى قائلا إن هناك مشكلة أخرى اكتسبت أهمية في السنوات الاخيرة هي مشكلة انتاج واستهلاك المخدرات والمؤثرات العقلية . والاتجار فيها . وتتقاسم البلدان المستهلكة والبلدان المنتجة المسؤولية في هذا المجال . وثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير للحد من الطلب في البلدان المستهلكة والقضاء عليه وبدء برامج الزراعات البديلة في البلدان المنتجة .

(السيد نباخ موغرو ، بوليفيا)

٧٩ - واستمر قائلا فيما يتعلق بالطاقة ، أنه ينبغي دراسة جميع الوسائل الكفيلة بتجنب الآثار السلبية الناتجة عن التقلبات الحاصلة في أسعار النفط . وينبغي بذل الجهود اللازمة فيما يتعلق بتنمية واستغلال موارد الطاقة الجديدة والمتجددة وفقا لمبادئ برنامج عمل نيروبي .

٨٠ - وفي ختام كلمته قال إن مجموعة الـ ٧٧ ستشترك دون تحفظ في جميع مداولات اللجنة التي ستجرى حول هذه المشاكل وفي جميع الجهود التي ستبذل لحلها .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠